بترول الشرق العربى

وعلاقته بالسياسة الدولية

بقلم الطالب ف . ر .

مقدمة :

زادت الحرب الأخيرة من الطلب على البترول فارتفعت المقادير المستخرجة منه من ٢٠٧٨ مليون برميل فى ١٩٣٩ إلى ٢٦٦٥ مليونا فى ١٩٤٥ . وكان للولايات المتحـــدة الأسبقية حيث زاد الانتاج من ١٢٦٥ مليون برميل فى ١٩٣٩ إلى ١٧١١ مليونا فى ١٩٤٥ ، أى ما يعادل ٦٤ر٣ ٪ من الانتـاج العالمى .

هذا النمو الملحوظ جعل بعض الأوساط الامريكية تحذر من خطر استنزاف احتياطى البلاد من البترول . فقد قال هارولد ايكس ـ الذى كان فى وقت واحد وزيراً للداخلية ورئيساً لدائرة البترول ـ فى كتابه « البترول يحارب » : « ان كشف منابع جديدة للبترول أصبح بعد عام ١٩٣٩ غير متكافىء وإنتاجه وازدياد استهلاكه . فهو لا يؤمن بقاء احتياطيـــه فى المستوى الضرورى . إن الاحتياطى الذى كشف عنه التنقيب فى عام ١٩٤٣ يقرب من ٢٠ مليارا من البراميل . فاذا قسناه على مبلغ ما استهلكنا ١٩٤٢ وجدنا أنه يكفينا ١٤ سنة فقط » !!...

غير أن الحقيقة خلاف هذا إذ ثروة أمريكا البترولية لا تزال بعيـدة عن لاستنزاف . ولو صدقت تنبؤات بعض المختصين فى شئون البترول ، لرأينـا

الولايات المتحدة وقد استنزفت احتياطيها منذ أكثر من عشر سنين ! . إلا أننا نرى اليوم أن مستوى احتياطي البترول المكتشف في تلك البلاد أعلى منه في أي وقت آخر ! . ويلاحظ أن حملة « الاستنزاف » تثور في الولايات المتحدة كلما اقتضت الضرورة تلمس أسباب لتبرير سياسية التوسع الامريكي كما حدث في أعقاب الحرب العالمية الاولى ، لان الولايات المتحدة كانت تطمع في استثمار آبار البترول في الشرق الاوسط . وخلال الحرب العالمية الثانية لم ينقطع تمثلو صناعة البترول ولا الحكومة الامريكية عن الحديث حول ضرورة الحصول على منابع جديدة للبترول في الخارج ، وبذلت الاحتكارات البترولية الامريكية جهودا جبارة في سبيل الاستيلاء على منابع للبترول وساعدتها الحكومة الأمريكية بجميع الطرق . وكان هارولد إيكس يقول :

« ان على الولايات المتحدة أن تحذو حذو انكلترا التي تساهم حكومتها بصورة مباشرة في الحصول على منابع البترول » ذلك أنه بعد الحرب العالمية الاولى ألفت الحكومة الانكليزية لجنة خاصة بمجلس الوزراء لشئون السياسة البترولية للامبراطورية البريطانية ، واستولت الشركات البترولية الانكليزية بمساعدتها على ينابيع عدة في جميع أنحاء العالم .

وقد نهجت الحكومة الأمريكية عام ١٩٤٣ هذا السبيل فأنشأت هيئة حكومية باسم « دائرة احتياطي البترول » برياسة المستر هارولد إيكس . وقد ورد في تقرير « بعثة ترومان » أن الولايات المتحدة قدمت ٨٥٪ من البترول الذي استخدمه الحلفاء في الطيران . ولما كانت الولايات المتحدة قد أخذت على عاتقها امداد الحرب بالبترول فقد زاد الانتاج الى ٢٨ر٨٪ . ومنذ عام ١٩٣٨ واحتياطيات البترول تقرب من النفاد ، وقالت عن مهمة تلك الدائرة انها « امتلاك منابع البترول فيما وراء الأراضي الأمريكية ، وايجاد كميات احتياطية منه ونقل وتكرير وبيع البترول ومشتقاته .. ! » . وقد اهتمت تلك الدائرة في سنوات الحرب بالشرق الأوسط بصورة خاصة .

ضخامة الثروة البترولية في الشرق الأوسط

في الشرق الأوسط ثروات بترولية ضخمة . وقد ذكرت اللجنة الخاصة بمجلس الشيوخ الامريكي أن احتياطي البترول الذي تقب عنه في الشرق الأوسط في عام ١٩٤٥ يتجاوز ٢٦ مليار برميل — وقد ارتفع هذا الرقم بعد كشف البترول الأخير في عام ١٩٤٧ — . وهذه بعض أرقام تعطي فكرة أوضح . ففي عام ١٩٤٠ بلغ معدل الكمية المستخرجة من البئر الواحدة في ايران ٢٨٠٠ برميل . وأكثر من ١٤٠٠ برميل في المملكة السعودية ، وحوالي ٧٤٢ برميلا في العراق . في حين كان هذا المعدل يبلغ في الولايات المتحدة ٩ براميل فقط !! ...

فالشرق الأوسط هو الذي يثير اليوم اهتمام ممثلي صناعة البترول الأمريكية . ولذلك أسباب وجيهة أهمها: غنى أراضيه بالبترول، وقربها من الأسواق الأوربية ، وإمكانية الحصول على أيدي عاملة يمكن استثمارها بأجور تافهة . وانخفاض مستوى المعيشة . وجني أرباح هائلة فضلا عن مركز هذه الأراضي من الوجهة الاستراتيجية .

تدخل رأس المال الامريكي في استثمار بترول الشرق

قبيل الحرب العالمية الثانية كانت انكلترا تحتل المركز الرئيسي لاستخراج البترول وتكريره في الشرق . وكانت الحكومة البريطانية بالتعاون الوثيق مع الشركات الاحتكارية الانكليزية تطبق سياسة «الباب المغلوق» التي كانت تحد الى حد كبير من تغلغل رأس المال الأمريكي في تلك المنطقة . وقد اضطرت الشركات البترولية الامريكية بعد الحرب الأولى الى القيام بنضال عنيف ولم يتح لها ذلك الا في عام ١٩٢٧ بعد تدخل قوي من قبل حكومة الولايات المتحدة .

فمنذ ذلك التاريخ فقط تمكن رأس المال الأمريكي من التغلغل بسرعة في الصناعة البترولية في الشرق . وفي وقت قصير نسبيا حصلت تلك الشركات على عدد هام من الامتيازات في جميع بلدان الشرقين الادنى والاوسط تقريباً .

وأصبح الامريكيون يسيطرون الآن علي أكثر من ٤٠٪ من البترول ويشتركون مع بريطانيا في السيطرة علي الانتاج . هذا الى أن أمريكا ماضية في فرض سيطرتها على خطوط الانابيب وهي مفتاح الصناعات المتصلة بالبترول .

البترول العراقي :

والعراق من أهم مناطق البترول في الشرق ، فضلا عن أهمية موقعه بالنسبة إلى خطوط المواصلات العالمية في الشرق . وقد أشارت بعثة ترومان إلى أن كمية البترول المنقب عنه في العراق بلغت في عام ١٩٤٣ حوالى أربعة مليارات برميل.

ويشرف على صناعة استخراج البترول في العراق أربع شركات أهمها شركة البترول العراقية . التي وزعت أسهمها بعد نضال طويل ، بين الكتل الانكليزية — ويمثلها شركة رويال دوتش شل وشركة البترول الانكليزية الايرانية وتمتلك ٤٧٪. من الأسهم ، والكتلة الأمريكية (نيو أيست ديفلو بمنت اكومباني (وتمثل شركة « استانداردداويل أوف نيوجرسي » و « سكوني فاكوم اويل كومباني وتمتلك ٢٣٫٧٥٪. من الأسهم . والكتلة الفرنسية الممثلة في « الشركة الفرنسية للبترول وتمتلك ٢٣٫٧٥٪. من الأسهم.

بترول البحرين والكويت

وتعتبر جزر البحرين ، الواقعة في الخليج الفارسي ، مركزا هاما للبترول تستثمره «شركة بترول البحرين» التابعة للمؤسستين الأميركيتين الكبيرتين «تكساس أويل كومباني» و «ستاندارد أويل كومباني أوف كالفورنيا» وكان هذا الامتياز في أول عهده يخص شركة انكليزية . ولكن على أثر تدخل عنيف من قبل الحكومة الأميركية أعطي لواحدة من الشركات الاميركية . وقد بدأ الاستثمار الصناعي في عام ١٩٣٢ . وكذلك الحال في الكويت والمنطقة الواقعة في شمال الخليج الفارسي . فاستثمار البترول فيها لا يعود وقت قصير ، وهنا أيضا وقع الصدام بين مصالح الشركات الانكليزية والأميركية. وأخيرا تم الاتفاق عام ١٩٤٣ على أن يعطى الامتياز لشركة بترول الكويت التي وزعت أسهمها بالتساوي على الشركة الأمريكية «جولف اويل كور بوريشن» وعلى «شركة البترول الانجليزية الإيرانية» .

بترول مصر

وتشرف على استخراجه وتكريره «شركة آبار البترول الانكليزية المصرية» (التابعة لشركة رويال دوتش شل) و «الشركة الأنكلو ـ ايرانية» على أن الأميركيين يهتمون كثيرا بالبترول المصري . فالشركات الأميركية «سكوني فاكوم» و «ستاندارد اويل اوف كاليفورنيا» و «تكساس اويل كومباني ، تمتلك امتيازات في مصر . وفي اكتشاف البترول الأخير في سيدر تخطت شركة انجلو اجبشيان اويل فيلدز ، والتي اكتشفت هذه الآبار العقد المبرم بينها وبين الحكومة المصرية فأعطت شركة سكوني فاكوم

نصف المساحة التى فى يدها . وقد تضاعفت الكميات المستخرجة والمكررة فى مصرفيما بين عامى ١٩٣٨ ، ١٩٤٤ .

بترول المملكة العربية السعودية

احتلت المملكة العربيه السعودية أثناء الحرب مركزا فريدا فى سياسة أميركا وبريطانيا البترولية . ولا شك أن الأمر الذى يفسر الاهتمام الفائق الذى تثيره تلك البلاد فى الوقت الحاضر هو أولا وجود منابع غنية للبترول فيها ، وثانيا موقعها الاستراتيجى . وتستثمر مواردها البترولية اليوم « الشركة العربية الأميركية للبترول » التابعة لشركتي « ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا » و « تكساس أويل كومبانى » . وقد حصلت هذه الكتلة على الإمتياز سنة ١٩٣٣ لمدة ستين سنة . وتشرف الشركتان على أراض مساحتها ٦٩١ ألف ميل مربع أى ما يعادل تقريبا خمس مساحة الولايات المتحدة ! ... وقد وردت أنباء أخيرة بكشف منابع بترولية فى بعض أنحاء شبه الجزيرة العربية ، وإن كان الخلاف قائما حول تحديد تبعية المنطقة للبلدان المجاورة . وقد تقدم اقتراح بأن تتولى جامعة الدول العربية النظر فى الأمر خشية أن تمتد يد الاحتكار الامريكى إليه كذلك .

مخاوف الاشكليز من الانابيب الامريكية

فى مستهل عام ١٩٤٤ أعلن رسميا أن «دائرة احتياطي البترول الاميركية» قررت بناء خط كبير من الانابيب يمر عبر البلاد العربية ناقلا فى اليوم الواحد كمية تتراوح بين ٢٥٠ ، ٣٥٠ ألف برميل من البترول . وأعلن أن هذه الانابيب ستتجه من الخليج الفارسى إلى البحر المتوسط . ولكن هذا

المشروع أقلق الاوساط البريطانية إذ رأت فيه تهديدا لسيطرتها فى الشرق سيما وأن خطى الانابيب العراقية التي تنقل كمية ضئيلة نسبيا (٨٤ ألف برميل فى اليوم) تحدد إلى درجة ما استخراج البترول العراقى . وخلال الحرب أيضا ، فى الوقت الذى كانت فيه الولايات المتحدة لا تتحدث إلا عن بناء خط للأنابيب فى المملكة العربية ، كانت الصحافة الانكليزية تعلن عن مشروع جديدة لمد أنابيب تربط العراق بالبحر المتوسط . وبدأت الشركات الانكليزية فعلا بعد انتهاء الحرب بقليل فى نهاية ١٩٤٥ ، بإنشاء خط للأنابيب يصل بين كركوك (العراق) وحيفا (فلسطين) . ومعروف أن هناك خطا للانابيب بناه الانكليز فى عام ١٩٣٤ بين العراق وفلسطين لنقل البترول . وتقوم فى حيفا مصفاة للبترول كبيرة تخص كتلة « رويال دوتش شل » و « شركة البترول الانكلوايرانية » وكان معدل ما تكرره قبل الحرب ٤٥ ألف برميل فأصبح فى أثناء الحرب ٩٠ ألفا . وهكذا يتبين لنا أن فلسطين ليست فقط قاعدة لانكلترا قائمة على خطوط مواصلاتها مع ممتلكاتها ومستعمراتها ، بل هى أيضا مستودع للبترول الإيرانى والعراقى المعد للبيع فى الاسواق الاوربية .

كان ممثلو الصناعة البترولية الانكليزية يخشون تغلغل رأس المال الامريكى فى الشرق . ففى الوقت الذى كان يدرس فيه مشروع بناء خط للانابيب عبر البلاد العربية أعلن أن مصبه سيكون فى الاسكندرية . وقد علقت المجلة الاميركية « ماجازين أوف وال ستريت » مجلة رجال المال الامريكيين فى عام ١٩٤٤ ، على ذلك بقولها : « لكى تحافظ بريطانيا على سيطرة البترول العراقى فى الاسواق الاوربية بعد الحرب لجأت — عمليا — إلى عزل الاسكندرية بوصفها مصب الانابيب الامريكية القائمة عبر الاراضى العربية ، وذلك بأن ضغطت على الحكومة المصرية لحملها على فرض ضريبة مقدارها ١٥٪ على البترول المصدر من مصر مهما كان مصدره . ولذا فالاميركيون

مضطرون إلى اختيار مصب آخر لأنابيبهم الآتية من المملكة العربية السعودية إما في فلسطين أو في سوريا ... »

إلا أن الإتفاق المعقود بين انجلترا وأميركا عام ١٩٤٥ حول البترول سيساعد على توغل رأس المال الأميركي في الشرق . وقد صرح المستر ايكس بعد توقيع الاتفاقية بأن هذا الاتفاق يضمن مصالح الولايات المتحدة في هذه المناطق البترولية الغنية جدا من الشرق ، وأنه يزيل المصاعب التي كانت في الماضي تحد من نشاط الاميركيين في المملكة العربية السعودية » . ونشرت الصحافة الانكليزية والأمريكية تصريحات تؤكد أن هذا الاتفاق يضع حدا للمنافسة والاحتكاك بين الدولتين ولكن يشك في ذلك كثيراً . .

لقد عرف من مصدر رسمي أن الولايات المتحدة انشأت خلال الحرب ما يقرب من ٤٥٠ قاعدة بحرية وجوية في أوربا والشرق والهند وبورما والصين وإفريقية الخ . . كما أن انجلترا تنظم بنشاط هي أيضاً « جهاز قواعدها » في سائر أنحاء العالم . فضرورة الحصول على البترول لتموين هذه القواعد تضاعف حدة النضال عليه ، ذلك النضال الذي نلمس آثاره كل يوم في الأحداث السياسية في الشرقين الأدنى والأوسط .

وعلى ضوء هذه المعلومات يمكننا أن نفهم مايجري علي مسرح الشرق الأوسط في الوقت الحاضر . فقد عنيت شركات البترول باثارة مشروع سوريا الكبرى وفلسطين والكتلة الشرقية واستتباب الأمن العام الخ لحماية مصالحها وأرباحها في الشرق الأوسط ضد الشعور القومي المتصاعد في البلاد العربية .

ومهما يكن من أمر ، فان استغلال الشركات الانكليزية والامريكية لمنابع البترول العظيمة في الشرق الأوسط يعني حرمان أهالي هذه البقاع من ثروتهم القومية ، وتتخذها انجلترا وأمريكا ذريعة لإنشاء سلسلة من القواعد الحربية

تمهيداً لحرب مقبلة لا صالح لشعوب الشرق الاوسط فيها ولن يجنوا منها إلا الدمار والفناء .

ولهذا السبب أيضاً نرى مئات الالوف من الجنود البريطانيين يعسكرون فى الشرق الاوسط لحماية هذه الشركات فى الوقت الذى تجأر فيه بريطانيا بالشكوى من قلة الأيدى العاملة ! ...

obeikandl.com